 https://doi.org/10.12816/0061672

Ideology in the Arabic syntactic Thought and the Islamic Arabic Culture

Ruqaia Amin Odeh
Faculty of Arts
Jordan University
odehruqaia@yahoo.com

Abdullah Nayef AL-Anbar
Faculty of Arts
Jordan University
omaralanbar@yahoo.com

Received : 03/03/2022 Accepted :07/06/2022

Abstract:

Language can't be separated from ideology, it is present in the scientific studies of language. Though it may be in various degrees according to its origin, it is represented in the cognitive backgrounds of building theories. Thus, each scientific theory is derived from a certain philosophical intellectual approach that shapes its axis and visions. Grammarians depend upon the Islamic Arabic culture pillars in building their syntactic theories in their light, even the techniques of setting the rules of grammar stemmed from there. The Islamic culture, the Prophetic hadith, and the main issues in Islamic thought are the main sources grammarians used in building Arabic syntax. The grammarians strived to find one set of rules to protect this language which carries the Islamic message. So, their view was one with the Islamic message that came to unite the Islamic nation.

Keywords: Ideology, Arabic Syntax, Islamic Arabic Culture, Monotheism.

الأيديولوجيا في الفكر النحوي العربي والثقافة العربية الإسلامية

رقية أمين عودة
كلية الآداب
الجامعة الأردنية
odehruqaia@yahoo.com

عبد الله نايف العنبر
كلية الآداب
الجامعة الأردنية
omaralanbar@yahoo.com

الاستلام : 2022/03/03 القبول : 2022/06/07

الملخص:

اللغة لا تنفك عن الأيديولوجيا ولا تخلو منها، فهي حاضرة في الدراسات العلمية للغة، وإنْ كانت في درجات متفاوتة لا سيما في النشأة، وتتمثل في المرجعيات المعرفية لبناء النظريات؛ إذْ لا بد لكل نظرية علمية من مقاربة فكرية فلسفية تنطلق منها وتشكل محاورها ورؤاها، وقد اتكأ النحاة على ركائز الثقافة العربية الإسلامية التي بنوا نظريتهم النحوية في ضوئها، واستمدوا منها التقنيات التي اعتمدوها في التقعيد النحوي، ويمثل الفقه الإسلامي، والحديث النبوي، والقضايا الرئيسة في الفكر الإسلامي أهم المصادر التي اعتمدها النحاة في بناء نظرية النحو العربي، وقد توجهت جهود النحاة نحو إيجاد قواعد موحدة تحفظ هذه اللغة التي حملت رسالة الإسلام؛ فاتفقت نظرتهم مع رسالة الإسلام الذي جاء لتوحيد الأمة.

الكلمات المفتاحية: الأيديولوجيا، النحو العربي، الثقافة العربية الإسلامية، عقيدة التوحيد.

المقدمة:

نشأت علوم العربية في ظل الثقافة الإسلامية، ومن ثم يقتضي بحث قضاياها في ضوء تلك الثقافة، فلا يخلو أي علم من الجانب الأيديولوجي أو الفكري في نشأته، مع تباين حضوره، والبحث في نظرية النحو العربي بحث في أصول بناء النظرية النحوية ومصادرها الرئيسة التي استنبط منها أحكامه ونتجت عنها ظواهره.

وتعد الدراسات القرآنية المسوغ الأول لنشوء الدراسات اللغوية والنحوية؛ وذلك لضبط النص القرآني وتفسيره، مستعينة بلغة العرب في فهم التعاليم الإسلامية، واستنباط الأحكام الشرعية. فقد كانت خدمة القرآن الكريم، وحماية لغة العرب غاية الدرس النحوي، فضلًا عن الاهتمام الكبير بالتعليم والكتابة، وتسيير شؤون الدولة الإسلامية؛ لا سيَّما مع الاختلاط الواسع لأبنائها بغير الناطقين بها.

فكانت الحاجة ملحة لحمايتها وتعليمهم إياها إبان اتساع الحاضرة الإسلامية، مع دخول كم هائل من الأعاجم تحت لوائها من حضارات شتى، وثقافات مختلفة، وتيارات فكرية ومذاهب متعددة، وكانت هذه النشأة تحت رعاية الدولة وعنايتها؛ فأضحى النحو العربي ركيزة مهمة في صرح الحضارة العربية الإسلامية، وغدت اللغة العربية من أهم عوامل توحيد الأمة الإسلامية، وأركان حضارتها.

مشكلة الدراسة:

إنَّ البحث في النحو العربي يقتضي التوقف عند أسباب النشأة، والبيئة الثقافية التي تشكّل فيها، والمنطلقات الفكرية التي انطلق منها، فالحكم على منهجية النحاة في بناء المنظومة النحوية يتطلب التعرف إلى مصادرهم الأولى، وتبيّن أثر ثقافتهم في وضع نظرية النحو، وصياغة القوانين والقواعد الناظمة للأداءات اللغوية، وتمثل الثقافة العربية الإسلامية الأيديولوجيا التي صدرت عنها نظرية النحو العربي. وتبدو إشكاليّة بحث قضايا النحو العربي بمعزل عن الفكر الإسلامي التي تشكلّت في ضوئه؛ مما شأنه أنْ يقطع الصلة بين النحو وفكره، ويؤدي إلى توجيه النقد للنظرية النحوية، ولمنهج النحويين في تقعيد العربية، ثم إصدار أحكام غير عادلة.

أهمية الدراسة:

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين اللغة العربية والفكر الإسلامي، ومدى تأثر الحكم النحوي بالحكم الفقهي، إضافة إلى توضيح تأثر طرائق النحويين بطرائق المحدثين، والتنبيه إلى أهمية قراءة التراث النحوي –في ضوء العلوم الشرعية والعقلية–في ضبط الأحكام الناقدة لنظرية النحو العربي، وتبيّن دور ثقافة النحاة في توجيهاتهم النحوية.

محددات الدراسة:

بحثت الدراسة ملامح التأثر والتأثير بين النحو العربي، والعلوم الإسلامية، ولا سيّما الأصول الثابتة في كل منها، وأهم النظريات الرئيسة في المنظومة النحوية، ومحاولة استجلاء جوانب التأثر من علم الفقه، وعلم الحديث، وعقيدة التوحيد، والتشريع الإسلامي، في نظرية النحو العربي؛ إذْ تشكل أبرز معالم الثقافة العربية الإسلامية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لبيان مدى التعالق بين علوم العربية والعلوم الإسلامية، في: الأصول، والمنهج، والمصطلحات، فضلًا عن التعريفات والمنطلقات التأسيسية، والغاية المعرفية.

الثقافة العربية الإسلامية:

تتكون الثقافة العربية الإسلامية من حلقات متسلسلة تراكمية لمعارف متنوعة، تربط الماضي بالحاضر وتستشرف المستقبل، وقد استمدت أصولها الرئيسة من اللغة العربية والدين الإسلامي، وأثبتت وجودها على مدى عدة قرون؛ إذْ امتدت إلى خارج البلاد العربية لارتباطها بالإسلام، وكان لها أثر واضح في بناء العلوم لا سيّما الإنسانية منها، وفي مقدمتها علوم اللغة العربية.

ويرى تمام حسان "أنَّ الثقافة العربية قد مرت في طورين:

الطور الأول: التعلق الشديد بالنصوص، وهو الطابع العام الذي طبع الفكر الإسلامي في مراحله الأولى، فقد تغلب النص والإيمان بمضمون ما جاء به على الميل إلى اعتماد النظر العقلي الخالص المتمثل في الفلسفة والمنطق؛ بيد أنَّ ذلك لم

يحرمها نعمة التفكير المنطقي الذي يتطلبه الاجتهاد، ولكن هذا المنطقي لم يكن منطق أرسطو، وإنما كان نتاج تكوين العقل الإنساني الذي منحه الله للعرب، واليونان، وسائر الأمم والشعوب، ويبدو في جهد الأصوليين من الفقهاء استدلالًا وقياسًا وتعليلًا ودلالة ألفاظ". [1](1)

و"كان المهتمون بالجدل الديني من المسلمين يناقشون أصحاب الديانات الأخرى في العقائد، ويبدو أنَّ هذه المجادلات هي الدافع الأول لعلماء العقائد المسلمين إلى التسلح بالمنطق وبراهينه في الرد على أبناء الديانات الأخرى، وقد أدى ذلك إلى افتتان قوم بهذا النظر العقلي، فلفقوا بين المنهج الإسلامي القائم على المنطق الطبيعي وطرق المنطق الصوري، ثم اعتزلوا مجالس السلفيين، وسموا أنفسهم المعتزلة وأخذوا يطبقون الأدلة النقلية إلى جانب الأدلة العقلية". (2)

الطور الثاني: "الطور الذي تسربت فيه ثقافة اليونان إلى العرب، وفيه تحول مجرى الثقافة الإسلامية عن طابعه النقلي الصريح، إلى طابع يتآخى فيه النقل والعقل نتيجة حركة الترجمة، ومنذ ذلك الوقت بدأ النحاة يعتنقون مذهب الاعتزال، فيخالطون الفكر اليوناني الذي جاءت به جهود الترجمة، وقد غلب على كبار أئمة النحو في عهد المأمون وبعده حتى نهاية القرن الرابع تقريبًا مذهب الاعتزال، أو التأثر بالبيئة فأولعوا بالنظر العقلي في النحو، بدءًا بالفراء في القرن الثالث وانتهاء بأبي علي الفارسي، وابن جني في نهاية القرن الرابع".(3)

ويرى الغزالي أنَّ "أشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل، فإنَّه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد"(4).

ويعد علم أصول الفقه النموذج المثال الذي حاكاه النحاة في وضع أصول النحو، وبهذا يتساوى العِلمان في مرتبة الشرف بين العلوم، وماهية التكوين؛ فكلاهما ازدوج فيه العقل والسمع.

وأول من صنف الأصول الفقهية تصنيفًا منهجيًا، وجمعها في كتاب، هو الإمام محمد بن إدريس الشافعي، وقد أشار محمود شاكر- محقق الكتاب - إلى ذلك، بقوله: "وهذا كتاب (الرسالة) أول كتاب ألف في (أصول الفقه)، بل وأوّل كتاب ألف في (أصول الحديث) أيضًا".

ويرى محمود شاكر أنَّ أبواب الكتاب ومسائله التي عرض الشافعي فيها للكلام على حديث الواحد والحجة فيه، وإلى شروط صحة الحديث وعدالة الرواة، ورد الخبر المرسل والمنقطع، هي أدق وأغلى ما كتب العلماء في أصول الحديث، بل إنَّ المتفقه في علوم الحديث يفهم أنَّ ما كتب بعده إنَّما هو فروع منه، وأنَّه جمع ذلك وصنفه على غير مثال سابق، كما أنَّ كتاب الرسالة كسائر كتب الشافعي، كتاب أدب ولغة وثقافة(5). وقد قال فيه عبد الملك بن هشام النحوي: "الشافعي كلامه لغة يحتج بها"(6).

وذكر الشافعي في رسالته من أصول الفقه: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، ولم يجز الاستحسان، إضافة إلى بحثه الاختلاف، والاجتهاد، والجواز، والاحتجاج، وغيرها من المسائل الفقهية، فضلًا عن عرضه للسان العربي وبيانه.

يقول: " ليس لأحد أبدًا أنْ يقول في شيء: حل ولا حَرُم: إلا من جهة العلم، وجهة العلم الخبر في الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو القياس"(7).

مصادر الأحكام الشرعية: الأدلة التي يستنبط منها الأحكام الشرعية، والأدلة نوعان:

– أدلة متفق عليها بين جمهور العلماء، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

– أدلة مختلف فيها لم يتفق جمهور الفقهاء على الاستدلال بها، وأشهرها: الاستحسان، والمصالح المرسلة أو الاستصلاح، والاستصحاب، والعرف، ومذهب الصحابي، وشرْع ما قبلنا، والذرائع.

وتقسم الأدلة الشرعية إلى نقلية وعقلية، وفق النحو الآتي:

- **الأدلة النقلية:** الكتاب، والسنة، والإجماع، والعرف، وشرع ما قبلنا، ومذهب الصحابي.
- **الأدلة العقلية:** القياس، والمصالح المرسلة، والاستحسان، والاستصحاب، والذرائع.

وكل نوع منها مفتقر إلى الآخر، فإنَّ الاجتهاد لا يقبل دون ارتكاز على أساس الأدلة النقليّة، والأدلة النقلية لا بد فيها من التعقل والتدبر والنظر الصحيح"(8).

وأشار الزحيلي إلى أنَّ "ثمة أدلة أخرى مختلف فيها، أهمها ثلاثة: الأصل في الأشياء، والاستقراء، والأخذ بأقل ما قيل"[9].

يظهر مدى التوافق بين أدلة الأحكام الشرعية والأحكام النحوية، منها ما يتطابق في المصطلح والماهيّة، ومنها ما يتوافق في المفهوم مع اختلاف المصطلح، فضلًا عن وجود أدلة خلافية بين علماء الفقه، وبين علماء النحو.

الفقه الإسلامي والنحو العربي:

إنَّ علم أصول الفقه أشد العلوم تأثيرًا في نشأة النحو؛ إذْ سعى النحاة إلى إقامة علم النحو وفق أصول تحاكي أصول الفقه، وقد جاءت أصول النحو على مستوى التطبيق مبثوثة في تصانيف النحاة الأوائل؛ بيد أنَّها جمعت بصورة أولية في كتاب الخصائص لابن جني.

ويقول ابن جني في ذلك: " ...واعتقادي فيه أنَّه من أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر، ...وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة،... فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أوله، وقد تُعلق عليه به، على أنَّ أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتبيًا، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه"[10].

فقد عرض ابن جني في الكتاب من الأصول: السماع، والقياس، والإجماع، والاستحسان مع عده إياه بمرتبة أضعف، وبحث عددًا كبيرًا من المسائل النحوية على منوال مباحث الفقه، ومنها: العلل، والتعارض والترجيح، والمطرد والشاذ، والضرورة، وعدم النظير، والأصل والفرع، والتأويل.

ولذلك ينقد أبا بكر بن السراج؛ إذْ لم يتناول في كتابه (أصول النحو)، الأصول النحوية بمعنى الأدلة؛ بل اقتصر منها على ذكر شيء من العلل النحوية، وهي جزئية من أصل القياس، وكذلك أبا الحسن (الأخفش الأوسط)؛ فقد عرض لشيء من القياس.

والعلوم اللغوية تتعالق مع العلوم الشرعية والعقلية؛ فلا تدرس العربية بمعزل عنها، وقد صرح ابن جني بذلك في مقدمة خصائصه، مشيرًا إلى أنَّه صاحب السبق في تصنيف أصول النحو وفق هذه العلاقة، وأنَّ بيان ذلك هو الباعث على تأليفه الكتاب، بقوله: "... وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[11].

ويقول في موضع آخر من الكتاب: "إنَّ هذا الكتاب ليس مبنيًا على حديث وجوه الإعراب، وإنَّما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بدئ وإلام نُحي، وهو كتاب يتساهم ذوو النظر: من المتكلمين، والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة، والكتّاب، والمتأدبين التأمل له، والبحث عن مستودعه، فقد وجب أنْ يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده، ويأنس به ليكون له سهم منه، وحصة فيه!"[12]

ويبدو في قوله تنبيه إلى المرجعيات المعرفية التي تقف وراء نشأة علم النحو الكامنة في مصادره الأساسية، وتتمثل في قضاياه وظواهره الرئيسة؛ فعلوم العربية تتقاطع مع غيرها من العلوم، كالمنطق، والفقه، والفلسفة؛ فينبغي أنْ يتنبه إليها الباحثون والدارسون لعلوم العربية.

ويظهر التأثر بين علم الفقه وعلم النحو منذ البداية في إطلاق لفظ المصطلح وتحديد دلالته اللغوية، فيما ورد عند ابن جني

في باب القول على النحو؛ إذْ يقول: "... وهو في الأصل مصدر شائع، أيّ نحوت نحوًا، كقولك: قصدت قصدًا، ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أنَّ الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أيّ عرفته، ثم خصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم"[13].

ومن أبرز مظاهر التفاعل بين علم أصول النحو وعلم أصول الكلام والفقه، في أبواب الكتاب: باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟ وقد بحث ابن جني المسألة، نحو قوله: "اعلم أنَّ علل النحويين ـ وأعني بذلك حذاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين ـ أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين؛ وذلك أنَّهم يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه؛ وذلك أنَّها إنما هي أعلام وأمارات، لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا"[14].

ويقول في موضع لاحق: "لسنا ندعي أنَّ علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة؛ بل ندعي أنَّها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكمنا بديهة وترافعنا إلى الطبيعة والحس، فقد وفينا الصنعة حقها، وربأنا بها أفرع مشارفها.[15]"

وأشار إلى أنَّه "يجمع الآراء المتفرقة التي يقدمها النحويون، ويقدمها مجتمعة في علل مستوفاه واضحة"[16]، وهو بهذا ينهج نهج أصحابه "الحنفية" في أخذهم العلل الفقهية من كتب الفقيه الحنفي محمد بن الحسن[17]، يقول: "...وكذلك كُتب محمد بن الحسن *ـ رحمه الله ـ إنَّما ينزع أصحابنا منها العلل؛ لأنَّهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيُجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق، ولا تجد له علّة في شيء من كلامه مستوفاه محرّرة"[18].

وبهذا يبدو أنَّ أغلب العلل النحوية مستوحاة من العلل الكلامية، إضافة إلى العلل الفقهية، بما يتناسب مع المسائل المعنية بالحكم النحوي، ويظهر من ذلك أنَّ أكثر العلل النحوية كانت تصدر عن أيديولوجيا تمثلت في الفكر الاعتزالي الذي يتجلى في علم الكلام.

ويتضح من أسلوب ابن جني ميله إلى التفكر والتأمل في معالجة القضايا، ومحاورة الآراء المختلفة، واستقصاء الفكرة والتدقيق والتعمق في إيضاحها، وقد جنح في عرضه إلى طرح الأسئلة ومن ثم تقديم الإجابة عنها، وكأنَّه يحاول أن يشحذ فكر القارئ ويدعوه ليشاركه البحث!

وقدَّم ابن جني ما بين دفتي الكتاب في ضوء وعي بمدى العلاقة المتينة بين اللغة العربية والشريعة الإسلامية، وقد أفرد بابًا بعنوان: "باب فيما

يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية"، وفيه يقرر" أنَّ أكثر من ضلَّ من أهل الشريعة من القصد فيها، وحاد عن الطريق المثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حكمه ضعفه في هذه اللغة الشريفة التي خوطب الكافة بها"[19].

نعم، كتاب (الخصائص) في أصول النحو؛ بيد أنَّه جامع إليها غيرها من علوم العربية؛ فقد بحث موضوعات في اللغة، والصرف، والأصوات، والبلاغة، وهذا يتوافق مع طبيعة بداية تدوين العلوم.

وأول كتاب أفرد للحديث عن الأصول النحوية، هو كتاب" لمع الأدلة في أصول النحو" لأبي البركات الأنباري؛ وهو عالم نحرير بالفقه واللغة والأدب والنحو، ويعد الكتاب أنموذجًا لبدء استقلال عرض المادة المعرفية في التصنيف النحوي، وقد كان أبو البركات مدركًا للفصل بين علوم العربية.

يقول أبو البركات –في كتاب نزهة الألباء–: "إنَّ علوم الأدب ثمانية: النحو، واللغة، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصنعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما؛ وهما علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو"[20].

فيزعم أنَّه ابتدع علمًا جديدًا قدمه في كتاب (لمع الأدلة)؛ وتبدو الجدَّة في كتاب الأنباري بتخصيص الكتاب بالحديث عن الأصول النحوية وتوضيح المنهج، فضلًا عن اختصار المادة المعرفية.

ويظهر أثر ثقافته الفقهية في ابتداعه علم الأصول النحوية؛ إذْ يقول في معنى أصول النحو: "أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنَّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[21].

وفي سبب وضعه علم أصول النحو على حد أصول الفقه؛ يقول: "إنَّ بينهما من المناسبة ما لا يخفى؛ لأنَّ النحو معقول من منقول؛ كما أنَّ الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقة هذا أرباب المعرفة بهما"[22].

وكلاهما يقتضي إقامة الحجة وإثبات الدليل، ويشير أبو البركات إلى ذلك في مقدمة كتابه (الإغراب في جدل الإعراب)؛ إذْ يقول في سبب تأليف الكتاب: "فإنَّ جماعة من الأصحاب اقتضوني بعد تلخيص كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" تلخيص كتاب في جدل الإعراب معرّى عن الإسهاب، مجرد عن الإطناب، ليكون أول ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب، ليسلكوا به عند المجادلة والمحاولة والمناظرة سبيل الحق والصواب، ويتأدبوا به عند المحاورة والمذاكرة عن المناكرة والمضاجرة في الخطاب، فأجبتهم على وفق طلبهم طلبًا للثواب"[23].

يبدو مما تقدّم أنَّ التآليف العلمية جاءت استجابة للبيئة الثقافية التي نشأ فيها العلماء، ويظهر تأثير البيئة في طبيعة العلوم التي تستحدث، ودورها في تشكيل منهجية تلك العلوم؛ فعلم النحو نشأ ليسدّ فراغًا علميًا دعت إليه عوامل النهضة العلمية العربية التي شهدتها الدولة الإسلامية[24].

وفي بيان مدى التوافق بين العلمين أورد أبو بكر حادثة (استفتاء الفراء)، ونصها: "يُروى عن بشر المريسي أنَّه قال للفراء: يا أبا زكريا، أريد أنْ أسألك مسألة في الفقه، فقال: سل، فقال: ما تقول في رجل سها في سجدتي السهو؟ قال: لاشيء عليه، قال: من أين قلت ذلك؟ قال: قسته على مذاهبنا في العربية، وذلك أنَّ المصغر لا يصغر، وكذلك لا يلتفت إلى السهو في السهو، فسكت."

وقد عدّ أبو بكر من الأصول النحوية ثلاثة: "النقل، والقياس، واستصحاب الحال، ذاكرًا إياها في كتاب (الإغراب في جدل الإعراب) في معرض حديثه عن الاستدلال بوصفها أدلة صناعة الإعراب"[25]، وختم الكتاب بالحديث عن "ترجيح الأدلة، بينما أوردها في كتاب (لمع الأدلة في أصول النحو)، في فصل خاص، بعنوان" في أقسام أدلة النحو"[26]، وبحث الاستحسان في فصل متأخر عنها مبينًا اختلاف العلماء في الأخذ فيه، وختم الكتاب بالاستدلال بعدم الدليل.

واتضحت معالم التأثر والتأثير بين علوم العربية والعلوم الشرعية، عند الإمام جلال الدين السيوطي؛ فقد "كان عالمًا في التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع[27]" يقول في مطلع كتابه (الاقتراح في أصول النحو): "هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمع قريحة بمثاله، ولم ينسخ ناسخ على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو (أصول النحو) الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه، وإنْ وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين، وتشتت في أثناء كتب المصنفين، فجمعُهُ وترتيبه صنع مخترع، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع، لأبرز في كل حين للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين.[28]"

تظهر في جهود السيوطي مرحلة من مراحل تطور المصنفات النحوية التي اختصت ببحث الأصول النحوية، وقد تمثلت بجمع الأصول، وترتيبها في أبواب، وهي لاحقة بمرحلة سابقة اهتمت بوضع مبادئ نظرية النحو العربي وأصول علم النحو، وصياغة قوانينه الكلية.

وقد بيّن السيوطي أنَّه استمد كثيرًا من كتاب الخصائص لابن جني في تأليفه (الاقتراح)، فضلًا عن الإفادة من كتب أبي بكر الأنباري، لمع الأدلة، والإغراب، والإنصاف[29]، بيد أنَّ السبق له في الترتيب والتنسيق؛ ويشير إلى جهده في الكتاب، بقوله: "...وضممت إليه نفائس أخر، ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة، والعربية، والأدب، وأصول الفقه، وبدائع استخرجتها بفكري، ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه، في الأبواب، والفصول، والتراجم"[30].

يبدو تتابع المؤلفات وأخذ اللاحق عن السابق، مع إضافته إليها على مستوى المادة المعرفية، أو في منهجية التصنيف، وقد بيّن السيوطي أنَّه اتبع في ترتيب كتابه ترتيب أصول الفقه، فضلًا عن بيانه أنَّ علم أصول النحو إلى النحو كما هي أصول الفقه إلى الفقه، وهكذا تتطور العلوم بالإفادة من جهود المتقدمين لا الانتقاص منها، ويعد (الاقتراح

في أصول النحو) آخر المصنفات في الموروث النحوي الخاصة بعلم الأصول.

وخلص إلى أنَّ أدلة النحو الغالبة أربعة: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال، مشيرًا إلى اعتماده في ذلك إلى ما قرره ابن جني في خصائصه، والأنباري في لمعه، وجعل دونهما: الاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل[31]، وأضاف: الاستدلال بالعكس، وببيان العلة، وبالأصول، وبالدليل الباقي[32].

وفي مماثلة أقسام الأحكام النحوية للأحكام الشرعية، يقول السيوطي: "الحكم اللغوي ينقسم إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء"[33].

وذكر في معرض حديثه عن العلة: "إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبدي، وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع"[34].

تظهر قوة دليل (السماع) أو النقل، فهو من الأدلة المتفق عليها بين النحاة وبين الفقهاء، وإليه يحتكم في صواب الحكم الفقهي، وصحة الأداء اللغوي؛ إذْ يعدّ المصدر الأول في التشريع الإسلامي، والمصدر الرئيس الذي اعتمده النحاة في التقعيد النحوي.

منهج الاستقراء:

اتفق الفقه الإسلامي والنحو العربي في الاستقراء؛ إذْ إنَّه المنهج الذي اعتمده النحاة في وضع الأصول النحوية وقواعده، وهم بذلك يتبعون منهج الفقه الإسلامي، يقول الغزالي في مستصفاه: "الاستقراء: عبارة عن تصفح أمور جزئية لنحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات"[35]، وهو نوعان: تام وناقص.

وأغلب الأحكام الفقهية ثبتت بدليل ظني، وبعضها وهو القلة ثبت بدليل قطعي لا يحتمل الشك؛ والاستقراء التام دلالته قطعية لذلك يصلح للقطعيات، والاستقراء الناقص دلالته ظنية لذلك يصلح للفقهيات؛ لأنَّه مهما وجد الأكثر على نمط غلب على الظن أنَّ الآخر كذلك[36].

والاستقراء التام يكون بتصفح جميع الجزئيات، أما الناقص فيكون بتصفح أغلب الجزئيات، وهو المعتمد عند الفقهاء من باب إلحاق الفرد النادر بالأعم الأغلب[37].

وفي سداد المنهج الاستقرائي، يشير الغزالي ـ في معرض حديثه عن علاقة الأحكام الشرعية بالصيغة اللغوية ـ إلى أنَّ "ما يعرف باستقراء اللغة، وتصفح وجوه الاستعمال، أقوى مما يعرف بالنقل الصريح"[38].

وكان للمنهج الاستقرائي دور فاعل في بناء النظرية النحوية، يقول ابن السراج في تعريف النحو: "...وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب"[39].

وقال ابن عصفور: "النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها"[40].

والاستقراء الناقص هو المعتمد عند النحويين في استقراء كلام العرب، ومن ثم تقعيد اللغة العربية، ويبين تمام حسان المقصود بالاستقراء الناقص، بقوله: " إجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة التي لا حصر لها والاكتفاء بالكثير عن القليل"[41].

وقد عدّه من خصائص العلم المضبوط التي انماز بها النحو العربي؛ ومن ثم كان النحو علمًا مضبوطًا[42].

وتظهر كفاية الاستقراء الناقص في التقعيد النحوي؛ "لأنَّ ما وصل إلينا من لغة العرب لا يمثل كل اللغة، ولا سيّما أنَّ تقعيد اللغة لا يستدعي جمعها كاملة؛ لأنَّ اللغة نظام والنظام تكفي فيه العينة"[43].

فلا يمكن اعتماد الاستقراء التام في اللغة؛ لاتساعها وامتدادها، وتباينها على الألسنة، فكان الاستقراء الناقص منهجًا علميًا مناسبًا في استقراء اللغة، وقد تحقق باتباعه مراد النحاة؛ إذْ حافظت القواعد المستنبطة من مادة الاستقراء اللغوي على اللغة العربية من اللحن والتحريف.

الحديث النبوي والنحو العربي:

إنَّ تأثر النحاة بأصول علم الحديث واضح في تصانيفهم؛ فقد سبق تدوين أصول علم الحديث تدوين النحو، وقد تمثلوا طريق المحدثين، واعتنوا بالنصوص والرواة، واستخدموا مصطلحات عديدة من معجم المصطلحات الحديثية.

ومن ذلك ما ورد عند الأنباري في (لمع الأدلة) في معرض حديثه عن تعارض الأدلة النحوية، في" شرط نقل المتواتر: اعلم أنَّ أكثر العلماء ذهبوا إلى أنَّ شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقلة لغة القرآن وما تواتر في السنة وكلام العرب؛ فإنَّهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم فيه الاتفاق على الكذب"[44].

شرط الآحاد: "اعلم أنَّه يشترط أنْ يكون ناقل اللغة عدلًا رجلًا كان أو امرأة، حرًا كان أو عبدًا كما يشترط في نقل الحديث؛ لأنَّ بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله وإنْ لم تكن في الفضيلة من شكله؛ فإنْ كان ناقل اللغة فاسقًا لم يقبل نقله، ويقبل نقل العدل الواحد، ولا يشترط أنْ يوافقه في النقل غيره"[45].

ونحو ما أورد "في قبول المرسل والمجهول: اعلم أنَّ المرسل هو الذي انقطع سنده، نحو أنْ يروي ابن دريد عن ابن زيد. والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله، نحو أنْ يقول (أبو بكر) ابن الأنباري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي.

وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول؛ لأنَّ العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة"[46].

يتضح من هذا مدى التأثر والتأثير بين علم الحديث، والعلوم اللغوية والنحوية، وقد اتبع النحاة منهج علماء الحديث في وضع الضوابط التي تصدر عنها أحكام القبول، والرفض، ومن ثم القول بالصواب أو الخطأ.

فقد "أعطت الدراسات اللغوية العربية لرواية الشعر قيمة عظيمة؛ إذْ أقبل اللغويون على روايته، واختاروا منه الشواهد للقواعد حينًا، وللغريب حينًا آخر، فما كان من الرواة إلا أنْ ارتضوا لأنفسهم منهجًا نقديًا لتوثيق النصوص يشبه منهج المحدِّثين؛ فجعلوا يصححون نسبة الشعر إلى قائله، ويحتاطون في اختيار الشواهد اللغوية والنحوية؛ ضمانًا لصحة القاعدة أو لتحقيق الاجتهاد"[47].

في حين صرح السيوطي في مزهره باتباع منهج علماء الحديث، يقول في مقدمة الكتاب: "هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه؛ وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع"[48].

ومن المباحث التي ذكرها في فهرست الكتاب: "معرفة الصحيح الثابت، ما روي من اللغة ولم يصح ولم يثبت، المتواتر والآحاد، المرسل والمنقطع، من تقبل روايته ومن ترد، المصنوع وهو الموضوع ويذكر فيه المدرج والمسروق، الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات، الرديء المذموم من اللغات، المطرد والشاذ، الحوشي والغرائب والشوارد والنوادر، المهمل والمستعمل، المفاريد"[49].

يبدو التوافق بين المصطلحات اللغوية التي وضعها السيوطي، والمصطلحات الحديثية، على مستوى الألفاظ والمفاهيم، ويردَ ذلك إلى ثقافة السيوطي في العلوم الإسلامية، لا سيَّما أنَّه عالم في الحديث واللغة والفقه.

ونقل عن عبد اللطيف البغدادي قوله: "اعلم أنَّ اللغوي شأنه أنْ ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأما النحوي فشأنه أنْ يتصرف فيما ينقله اللغوي، ويقيس عليه، ومثالهما المحدث والفقيه؛ فشأن المحدث نقل الحديث برمته، ثم إنَّ الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه، ويبسط فيه عالمه ويقيس عليه الأمثال والأشباه"[50].

وفي نوع معرفة الفصيح، يقول: "رتب الفصيح متفاوتة؛ ففيها فصيح وأفصح، ونظير ذلك في علوم الحديث تفاوت رتب الصحيح؛ ففيها صحيح وأصح"[51].

ومن نماذج الاتفاق بين العلمين، (رتبة الحافظ)؛ وهي رتبة ينالها اللغوي، يقول: "فإذا بلغ الرتبة المطلوبة صار يدعى الحافظ، كما أن من بلغ الرتبة العليا من الحديث يسمى الحافظ، وعلم الحديث واللغة أخوان يجريان من واد واحد"[52].

ووظائف الحافظ في اللغة أربعة:

"الوظيفة الأولى وهي العليا: الإملاء، كما أنَّ الحفاظ من أهل الحديث أعظم وظائفهم الإملاء، وقد أملى حفاظ اللغة من المتقدمين الكثير، نحو: ثعلب، وابن دريد، وأبو علي القالي.

وطريقتهم في الإملاء كطريقة المحدثين سواء، يكتب المستملى أول القائمة: "مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا"، ويذكر التاريخ، ثم يورد المملى بإسناده كلامًا عن العرب الفصحاء، فيه غريب يحتاج إلى التفسير ثم يفسره، ويورد من أشعار العرب وغيرها بأسانيده، ومن الفوائد اللغوية بإسناد وغير إسناد يختاره"[53].

"الوظيفة الثانية: الإفتاء في اللغة، وليقصد التحري والإبانة والوقوف عند ما يعلم، وليقل فيما لا يعلم: لا أعلم، وإذا سئل عن غريب، وكان مفسرًا في القرآن فليقتصر عليه"[54].

"الوظيفة الثالثة والرابعة: الرواية والتعليم، ومن آدابهما الإخلاص، وأنْ يقصد بذلك نشر العلم وإحياءه، والصدق في الرواية، والتحري والنصح في التعليم، والاقتصار على القدر الذي تحمله طاقة المتعلم"[55].

ويظهر من (رتبة الحافظ) امتداد التعالق بين العلوم الشرعية واللغوية إلى جانب التعلّم والتعليم، فضلًا عن جانب التنظير، وقد كان أغلب المتعلمين يلتقون في المجالس العلمية يتعلمون العلوم الإسلامية والعلوم اللغوية معًا، والمعلمون من العلماء في تلك العلوم مجتمعة، نحو الأنباري والسيوطي وغيرهم، والتداخل الحاصل بين العلوم، انعكس على التشابه في توجيه طرائق تعليمها، مما يفضي إلى تيسير الاستيعاب عند طلبة العلم، وتبدو وظائف الحافظ كمثال على إستراتيجيات التعليم

المتبعة في بيئتهم الثقافية، وتعد حيازة الرتبة بمثابة الحصول على شهادة معتمدة لممارسة الحافظ التعليم.

عقيدة التوحيد ونظرية الأصل والفرع:

يبدو أثر الفكر الإسلامي بيّن في عدد من القضايا الرئيسة في النحو العربي، ومن أبرزها فكرة الأصل والفرع؛ وقد جنح النحاة إلى الأخذ بها في التحليل والتفسير النحوي في معظم القضايا، فهي حاضرة في تصانيف النحاة مع تباين توجيهاتهم.

إذْ إنَّ" الوصول إلى أصل فكرة الأصل وتفسيرها مدخله الفكر الذي طبع النحاة بطابعه الخاص؛ لأنَّ الأعمال العقلية الإنسانية نواتج فكرية، إذْ ينتج المرء غالبًا ما يتفق مع فكره الذي يعتقده ويتبناه، وفي الحضارة العربية الإسلامية يصبح الانسجام بين الفكر الإسلامي وكل ما ينتجه الإنسان أمرًا يوجبه الإيمان بشمولية الدين الإسلامي، فالإسلام يوحد معتنقيه على رؤية أساسية واحدة تجاه الكون والحياة، فيكون هو الموجه لكل مسارات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى اللغوية خاصة أنَّ اللغة العربية لغة القرآن المعجز، وهو الأصل الأول للحضارة العربية الإسلامية"[56].

ومن ثم "إنَّ أصل الفكرة عقيدة التوحيد في الدين الإسلامي؛ فالله ـ سبحانه وتعالى ـ يمثل أصل الوجود بحيث يصبح الكون بما فيه دليلًا على وجوده وجودًا متمثلًا في وحدانيته المطلقة دلالة الأثر على المؤثر، فكل شيء يعود إلى الله ـ سبحانه وتعالى ـ الأحد الصمد"[57].

هكذا يظهر أثر الأيديواوجيا في تنظيم الفكر اللغوي، وقد تمثل في بحث مستويات اللغة وفق أنظمة محددة، وفي ضوء تنظيم الفكر النحوي توصل النحاة إلى بناء نظرية للنحو العربي تقوم على منظومة

متشابكة من العلاقات والقوانين ترتبط بالنظام النحوي، وهو الموجه لمباحث النحو وما يتعالق معها من أنظمة، ويُمنح السلطة العليا في تنظيم التراكيب اللغوية ومن ثم إصدار الأحكام النحوية على الأداءات اللغوية.

"ولما كان التعدد نقيض التوحيد، لم يسند حكم الأصالة في أي ظاهرة متجانسة إلا إلى أصل واحد أعلى، لا يقبل الاشتراك بالتعدد تطبيقًا للإيمان بالتوحيد، فأصل العمل النحوي واحد، وأصل الإعراب واحد، وأصل البناء واحد، ولكل باب من أبواب

النحو قاعدة عامة تسمى أصل القاعدة، وللكلمة –اسمًا أو فعلًا أو حرفًا– أصل مجرد لوضعها صيغة ودلالة، وللجملة أصل مجرد واحد يربط أجزاءها، وللأدوات النحوية المتجانسة أصل واحد يسمى أصل الباب، وأصل دلالة الكلمة على مدلولها التجرد من العلامة الخطية واللفظية، ولكل تطور تاريخي أصل سابق، وإذا تعدد التصرف في ظاهرة ما فالأكثر هو الأصل غالبًا"[58].

ويبدو اتجاه النحاة نحو توحيد النظر إلى الظواهر اللغوية، في محاولة لاستيعاب أكبر قدر ممكن منها معتمدين معيار الأصل، واحتواء ما يظهر من تعدد الظواهر تحت حكم الفرعية، الأمر الذي من شأنه أنْ يفضي إلى انتظام الظواهر اللغوية وانسجامها في النظام النحوي.

"وقد صدر النحاة في أخذ أنفسهم بفكرة الأصل عن وعي تام بما يقولون، فاختيار فكرة الأصل في النحو اختيار قصدي لا عفوي بدلالة إجماع النحاة على الأخذ بها"[59].

"ولأن التعدد يعني التنازع والتساوي في الرتبة حصر النحاة الأصالة في أمر واحد، وجاؤوا بفكرة المراتب وأوجبوا أنْ ينحط الفرع عن الأصل دلالة على قصوره وتدني مرتبته أخذًا بالإيمان أنَّ المراتب اثنتان: مرتبة الألوهية ومرتبة العبودية، والعباد بحاجة لله سبحانه وتعالى؛ لأنَّ مرتبتهم لا تصل بهم درجة الاستغناء إطلاقًا"[60].

ويظهر مدى التوافق والتكامل بين الأصل والفرع الأمر الذي يوحي بالتكاملية بين الظواهر اللغوية ذات الصور المتباينة، ثم تكون نظرية الأصل والفرع تقنية فاعلة في تجنب التنازع أو التناقض بين الظواهر، أو المساواة التي تفضي إلى فوضى لغوية.

عقيدة التوحيد ونظرية العامل:

يأتي البيان عن نظرية العامل في ضوء الفكر الإسلامي وعقيدة التوحيد، وفكرة العامل كانت وما زالت تسيطر على

فكر النحاة والدراسات النحوية؛ لما لها من دور واسع في تفسير منهج النحاة في التقعيد النحوي.

ويذهب الملخ إلى أنَّ من "طرق إثبات وجود الله ـ سبحانه وتعالى ـ ووحدانيته النظر إلى الكون المخلوق على أنَّه معمول لعامل واحد فقط، ونظرية العامل تعكس موقفًا فكريًا من الحياة في نظر المسلمين، وتقدِّم تفسيرًا معقولًا لظاهرة التصرف الإعرابي"[61].

"فمن طرق التوصل إلى توحيد الخالق النظر في آثار الله في الكون، والقمر والشمس والنبات والإنسان، وكل ما في السماوات والأرض، أمارات على وجود إله واحد قادر وإنْ لم نره؛ ولما كانت علامات الإعراب أمارات وآثارًا فلا بد لها من مؤثر، فلمح النحاة بين علامات الإعراب والموقع من التركيب شيئًا من التلازم، فقالوا بالعامل اللفظي، ولما صدموا بالمبتدأ والفعل المضارع المرفوع عمموا الحكم؛ فقالوا بالعامل المعنوي، وانتهى الملخ إلى أنَّ نظرية العامل صدى للتوحيد الإسلامي"[62].

ويرى عبد الله العنبر "أنَّ نظرية العامل قدمت للفكر النحوي منهجًا يحفظ تفسير تماسك عناصر الظاهرة اللغوية على نحو خاص، وهذا يكفل قبولها منهجيًّا في الفكر اللساني على أنَّها نظرية متقدمة تجد مكانها في المنجز اللساني[63]"

ويظهر مدى التوافق بين الفكر النحوي القديم في تقعيد العربية، ومنهج الدراسات اللسانية في الدرس النحوي الحديث؛ الأمر الذي من شأنه أنْ يدلل على سلامة فكرة العامل، وجدوى استثمارها في الدراسات النحوية الحديثة.

وأشار العنبر إلى أنَّ "الأنظار اللغوية التي تدعو إلى رفض نظرية العامل تصدر عن منهج وصفي يكتفي بوصف الظاهرة كما هي وفق ما يقدمه الإنجاز اللغوي بمعزل عن المستوى التقديري. ويقع رفض نظرية العامل ضمن محاولات تيسير النحو، والرغبة في التخلص مما يكتنف الظاهرة اللغوية من أبعاد تعود عليها بالتأويل والتقدير"[64].

وقد اشتهر موقف ابن مضاء من نظرية العامل؛ إذْ دعا إلى إلغائها مخالفًا إجماع النحاة على القول بها مع تباين الآراء

فيها، فقد ذكر في صدر كتابه: "قصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنَّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي أنَّ القول بأنَّ العامل أحدث الإعراب بيّن الفساد"[65].

وقد استشهد برأي ابن جني بقوله: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح[66]"

ويعقب ابن مضاء على قول ابن جني: "فأكد المتكلم لنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدًا بقوله: لا لشيء غيره. وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فإنَّ هذه الأصوات من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"[67].

ويريد ابن مضاء بمذهب أهل الحق المذهب الفقهي الظاهري الذي ينتمي إليه، والذي يأخذ بظاهر نصوص القرآن والسنة، ولا يؤمن بالتأويل والقياس والتعليل، وقد طبّقه على النحو العربي، غير آبه أن ما يرفضه هي الأصول التي أسس النحاة عليها النحو، وفي إشارته

إلى مذهب ابن جني أنَّه قول المعتزلة؛ يتضح أثر التباين بين المذاهب الفقهية في توجيه قضايا النحو العربي.

ويتضح أثر الفكر الأيديولوجي في بناء العلوم الإنسانية، بقول شوقي ضيف محقق كتاب ابن مضاء؛ إذْ افتتح الكتاب بقوله: "هذه طرفة نفيسة من طُرف التفكير الأندلسي، ألفها ابن مضاء القرطبي، قاضي القضاة في دولة الموحدين، تلك الدولة التي ثارت على المشرق، ودعت إلى الانتقاض على فقهائه وما سنّوا وشرعوا في الفقه الإسلامي، وقد تبعها ابن مضاء يدعو إلى الانتقاض على النحاة وما أصلوا وفرعوا في النحو العربي"[68].

وممن تبع رأي ابن مضاء في الثورة على نظرية العامل، إبراهيم مصطفى؛ إذْ خلص إلى أنَّ للإعراب الضمة والكسرة فقط،

وليستا أثرًا لعامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام...وأما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، وهي بمثابة السكون في لغة العامة[69].

في حين قال عباس حسن:" ولا يعنينا من العامل أنْ يكون هو المتكلم أو هو المعنوي، أو هو اللفظ ظاهرًا أو مقدرًا أو محذوفًا، فذلك أمر سطحي شكلي بحت، وربما اقتضانا الإنصاف وحب التيسير أنْ نميل إلى جانب العامل بنوعيه المعنوي واللفظي وننصرف عن العامل بمعنى المتكلم، ذلك أنَّ العامل اللفظي والمعنوي يسهل على المعترب ومتعلم العربية والناشئ فيها، أنْ يرى العامل إنْ كان حسيًا ويدركه إنْ كان معنويًا، فيضبط كلماته وألفاظه وفاق ما يحس ويدرك في سهولة وخفة"[70].

ولا يخفى من رأي عباس حسن إدراكه لدور نظرية العامل في تيسير النحو وتعليمه، وهي غاية الدراسات التعليمية النحوية، وفي سبيل الغاية نفسها ثار شوقي ضيف ومصطفى إبراهيم وغيرهم على نظرية العامل!

ويظهر صواب أنَّ فكرة العامل مستوحاة من الفكر الإسلامي، بحتمية وجود محدث لكل شيء، فالانتظام دليل على وجود متحكم، فهي مركز النحو العربي، وقد توصل إليها النحاة من خلال منهج علمي يحتكم لضوابط، وقد أثبتت جدواها في تعليم النحو العربي.

وأنَّ الكلام فعل نتج من عملية تفاعلية من التأثر والتأثير بين المتكلم وما يحيط به من ظرف كلامي، لا أنَّه من خلق المتكلم وحده منعزلًا عن محيطه، وهو قول المعتزلة.

وقد خلص الملخ إلى أنَّ نظرية العامل "من أرقى ما وصل إليه البحث العلمي في النحو العربي، بوصفها نظرية تفسيرية تفسر ظاهرة الإعراب في العربية، والإعراب أبرز ظواهر العربية، كما أنَّ نظرية العامل أبرز تفسيرات هذه الظاهرة.

وأشار إلى أنَّ جمهور النحاة يؤمنون بنظرية العامل، ويرمون مَن يرفضها عن قوس واحدة، إلا أنَّهم تباحثوا كثيرًا في العامل وتحديده، واختلفوا على مذاهب شتى أصلها الاتفاق على نظرية العامل، وقد اجتهد النحاة أفرادًا وجماعات فأصابوا أحيانًا وأخطأوا حينًا، وإذا اختلفت الوسائل واتحدت الأهداف، فإنَّ هذا الخلاف يعد خلافًا علميًا يدل على مستوى متقدم من البحث العلمي"[71].

وأصاب العنبر فيما انتهى إليه من أنَّ الاعتماد على المستوى التقديري في نظرية العامل، لا يخرجها عن دراسة الإنجاز اللغوي الذي ترتسم فيه فجوات يقتضى استحضارها، واستشراف البعد التقديري فيها [72].

في حين أشار خليل عمايرة إلى "أنَّ اهتمام النحاة القدماء بالشكل أكثر من المضمون كان السبب وراء وضع نظرية العامل، فقسموا الكلمات في الجمل إلى عوامل ومعمولات، وما كان من المعمولات لعامل مذكور ربط به، وإنْ جاء على غير ما يعمله العامل ذهبوا إلى التقدير أو التأويل؛ بغرض تبرير الحركة الإعرابية"[73].

" ولما كانت الحركة الإعرابية خصيصة امتازت بها العربية عن غيرها من اللغات، فقد حرص النحاة بالدرجة الأولى على إيجاد الحجة المقنعة منطقًا لمتعلم العربية؛ ليسهل تمثل قواعدها، فكانت نظرية العامل الأساس الذي قام عليه النحو، وقد ازداد الإيغال في تتبع العامل بالتقدير والتعليل والتأويل تأثرًا بالفلسفة والمنطق اليونانيين حتى صار ضربًا من الجدل والمغالبة السفسطائية والصنعة، وصار هم النحاة الأول وشغلهم الشاغل إيجاد مسوغ للحركة على آخر الكلم"[74].

لا شك أنَّ تأثر الدراسات النحوية بحد معقول بالمنطق اليوناني خدم النحو العربي، ولا سيما في المنهج التعليمي، بينما أدى الإفراط فيما بعد في تمثل التصورات الفلسفية اليونانية إلى جدل عقيم؛ أفضى إلى تعقيد الدرس النحوي، وهدر جهود النحاة في تعليم النحو العربي.

وفي ذلك تقول إيمان الكيلاني: "نحن لا نرفض نظرية العامل جملة، بل نأخذ بما هو ظاهر ملفوظ فيها، وفيه العلة الأولى التي لا يستغني عنها العالم والمتعلم، غير أنَّنا نرفض العلل الثواني والثوالث والتي انبنت عن التأثر بالفلسفة اليونانية، وأرهقت المتعلم وألزمته ما لا يلزمه، كما كانت سببًا في كثير من الخلافات النحوية بين النحاة، فالدرس النحوي بعد سيبويه ظلّ يثقل بالتقدير والتأويل والفلسفة اليونانية الدخيلة التي شقت طريقها من خلال الكلاميين والمناطقة، فظهر الإسراف في الجدل والتأويل"[75].

ويتضح أنَّ إجماع النحاة المتقدمين والمحدثين على القول بنظرية العامل يبتغي ضبط الظواهر اللغوية، والترفع عن التخبط في تقنين قواعدها النحوية.

عقيدة التوحيد وظاهرة التقدير:

التقدير ظاهرة نحوية تستدعيها فكرة الأصل والفرع في رد الظواهر المتجانسة إلى أصل واحد، فتعد تقنية نحوية فاعلة في التقعيد النحوي، والحيلولة دون اضطرابه.

وظاهرة التقدير تتقاطع مع الفكر الإسلامي؛ إذْ إنَّ "سيطرة الأصل الواحد على النحو العربي تكاد تكون مطلقة، فكل أمر نحوي يقبل التعدد يرده النحاة بصورة تلقائية إلى أصل واحد؛ لأنَّهم لم ينبتروا عن فكرهم وحضارتهم، بل بنوا نحوًا منسجمًا مع فكرهم الذي يحملون، ودينهم التي يعتقدون، حتى إنَّ أصل التقدير لم يخرج عن رؤيتهم للكون والحياة، فمع كثرة مخلوقات الله سبحانه وتعالى، وتناقضها من مخلوق من طين، ومخلوق من نور، ومخلوق من نار، ومخلوق نراه، ومخلوق حجبت عنا رؤيته، تتشابه جميعًا في الدلالة على خالق واحد، ولهذا فيجب أنْ ينتظم اللغة العربية نظام واحد، فإنْ حصل شيء من التباين بين الأصول النحوية والفروع أو ما سمع عن العرب، فهو تباين شكلي يفسر بما يحفظ للأصل أصالته، ولا يقدح بالفروع أو المسموعات؛ بل يستوعب دليلًا على السعة أو التخفيف أو ما شابه"[76].

يتضح أنَّ ظاهرة التقدير انتقلت من أبحاث مفكري الإسلام في التوحيد إلى النحو العربي؛ إذْ إنَّها تلتقي مع الإيمان بالغيبيات، فتقدير المحذوف والمضمر والمستتر، وغيرها من العناصر المقدرة يفضي إلى الدلالة على الانتظام وفق قوانين نظام النحو، وموافقة قواعده.

وتمثل اللغة مساحة واسعة من التمثلات اللغوية؛ فتشتمل على ظواهر لغوية متعددة، الأمر الذي ينبئ على تباين هذه الظواهر واختلافها، فيبدو التقدير أداة لتسوية الفجوات التي تظهر في الأداءات اللغوية التي لا تتوافق مع النظام النحوي، ويحول دون استبعادها أو تخطئتها.

وبيّن الملخ أنَّ النحاة جنحوا " إلى التقدير لإعمال أصولهم التي ارتضوها في الاستعمالات اللغوية الصحيحة التي ندت عنها، فالتقدير وسيلة لا غاية مسوغها اطمئنان النحاة لصحة أصولهم ووثاقتها، ولصحة الاستعمالات اللغوية المتباينة"[77].

ويلاحظ من هذا أنَّ العمل بالتقدير اعتراف من النحاة بصحة الأداءات التي لم تستوعبها قواعد منظومتهم النحوية، وتبدو إستراتيجية ناجحة لاحتوائها وضمها إلى نظرية النحو العربي.

ويؤكد العنبر "عدم إمكانية إسقاط أثر التقدير في بيان المستوى العميق الذي يفرض حتمية التراسل بين ما يستبطنه التركيب وما يقتضيه الفراغ المعرفي، فهو يجسد سلوكًا خفيًّا قادرًا على استحضار العناصر بطريقة تعتمد رؤية داخلية تنتظمها علاقة المبنى بالمعنى، وأنَّ الاكتمال الدلالي يتطلب تدبر التقدير على أنَّه من الأصول الملتزمة في وصل النسيج اللغوي وصلًا يتوخى المعاني على الوجه الذي يقتضيه النظم، ويتم استشراف التقدير على أوهاج قاعدة المعنى"[78].

يمثل التقدير تقنية لغوية نحوية لملء الفراغ المعرفي في التركيب النحوي، يستكمل به أفق التوقع الذي يتطلبه النظام اللغوي، وترتضيه القاعدة النحوية؛ إذْ إنَّ ظاهرة التقدير لا تنفك عن ظاهرة الحذف في اللغة العربية، بل هي تابعة لها

فالعلاقة بينهما تلازمية، وكل منهما ينبئ عن الآخر في الوصول إلى سلامة التقنين النحوي للنص اللغوي.

عقيدة التوحيد وظاهرة التعليل:

التعليل ركن رئيس في نظرية النحو العربي، وإليه يحتكم في تقنين الظواهر النحوية وأحكامها؛ إذْ يعنى بالجانب التفسيري للتقعيد النحوي، ولذلك اهتم النحاة بالعلة والتعليل، وقد تباينت مواقف النحاة تجاه العلل النحوية؛ لاختلاف مذاهبهم النحوية ورؤاهم الفكرية.

ويقوم "مفهوم العلة في النحو على الأثر الذي يحدثه المؤثر، وفي ضوء نظر النحاة إلى النحو نظرة المسلمين إلى الكون والطبيعة؛ فالكون محدث، والله ـ سبحانه وتعالى ـ محدِث له، ندرك جعل أحكام النحاة عاملة محدثِة، ومعمولة محدَثة، وندرك ربطهم العامل والمعمول بأثر في المعمول يدل على الفاعل، فإذا تغير الأثر تغير العامل، فأصبح الأثر دليلًا لإثبات المؤثر، وسببًا في وجود المعمول على تلك الحالة، وهو الدليل عليه، وبما أنَّ العلة تقوم على الأثر، فما ليس فيه أثر ليس محلًا للعلة، ولهذا فإنَّ الأصل الذي لا يفتقر إلى غيره لا يعلل، على حين يعد الفرع محلًا صالحًا للعلة لافتقاره إلى الأصل"[79].

هكذا تنتمي الأداءات المنحرفة عن النظام النحوي إلى الفروع، وفي العلة تفسير وبيان لتخلفها عن الأصول المنتظمة والمتعارف عليها في المنظومة النحوية. والتعليل مبدأ علمي سليم، بيد أنَّ النحاة أسرفوا فيه؛ فالعلة الأولى التعليمية متفق عليها بين النحاة مع تباين الآراء حولها، بينما العلة الثانية والثالثة هما محط خلاف بينهم.

وقد نادى ابن مضاء بإسقاطها؛ يقول: "مما يجب أنْ يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، ومن ذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أنْ يقال له: كذا نطقت به العرب ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك ومن عرف أنَّ شيئًا ما حرّم بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة، لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لم حرّم؟ فإنَّ الجواب عن ذلك غير واجب على الفقيه"[80].

ويلاحظ أنَّ ابن مضاء "يقرن مسائل النحو بمسائل الفقه؛ فالنحوي لا يحتاج إلى تعليل ما ثبت بالنص، كما أنَّ الفقيه لا يحتاج إلى تعليل ما حرّم بالنص، وهو يدعو إلى نفي العلل من الشرع، واعتماد الأصول من القرآن الكريم، والحديث الشريف"[81].

وهذا صادر عن مذهبه الظاهري الذي دعا إلى تطبيقه على النحو العربي، بما قدّم من آراء تمثل ثورة على منهج النحاة في المشرق، ومن الإنصاف النظر في دعوة ابن مضاء لإبطال هذه العلل؛ إذْ إنَّ كثرة التعليلات تثقل النحو، ومنها تعليلات غير دقيقة، ولا طائل منها. وقد انتهت الكيلاني إلى "أن لا مناص للعربية من المعيارية المعتدلة التي تحفظ القواعد التي لا بد منها، وفي الوقت نفسه تُغربل من الفلسفة والتعقيد والجدل والمطاردة وراء العلل بإعادة وصفها وتيسير قواعدها

لأبنائها؛ إذْ الهدف الأسمى من النحو خاصة هو انضباط اللسان نطقًا وكتابة"[82].

وفي "القياس تأخذ العلة معنى المشابهة، وتتحقق بأدنى مشابهة بين أصل وفرع مشتركين في حكم واحد مع أنَّ النحاة يصورون العلة سالكة بالفرع طريق الارتباط بالأصل ومرشدة إليه"[83].

إذْ تمثل العلّة ركنًا رئيسًا من أركان القياس –وتعني وجه الشبه بين الأصل (المقيس) والفرع (المقيس عليه)– الذي يعول عليه في صحة القياس، وتعد العلة دليلًا مهمًا ودقيقًا في إصدار الأحكام، فإذا انتقضت انتقض الحكم، وإذا كانت ضعيفة فالحكم فاسد.

ويقدِّم الملخ تصورًا فلسفيًا في بناء العلة؛ فيرى أنَّ "فكرة الأصل والفرع ترتبط بفكرة القوة الفوقية، فهناك أصل قوي فوقي، وفرع ضعيف سفلي، ولا يمكن للفرع الضعيف أنْ يرتقي إلى رتبة الأصل القوي؛ لأنَّ فرعيته مستند تفوق الأصل عليه، فإنْ زالت أصبح أصلًا، وعندها يختل نظام هذه الفكرة ويضطرب، ولهذا لا بد للفرع أنْ ينحطّ عن رتبة الأصل؛ إقرارًا بفرعيته وحاجته إلى الأصل"[84].

ويظهر أنَّ البناء يقوم على الانسجام، ما بين الأصل والفرع، والذي من شأنه أنْ يفضي إلى استقامة نظام الفكرة، وتوازن القوى، فيمثل الانحطاط في الرتبة صورة من صور التوافق بين الأصل والفرع؛ مما يفضي إلى التكاملية بين الأصل القوي والفرع الضعيف في نظرية النحو العربي.

هكذا جاءت أصول النحو ونظرياته تحاكي أصول العقيدة الإسلامية، وأحكامها الفقهية، فهي مستوحاة من العلوم الإسلامية مما كتب لعلم النحو البقاء والحياة، وأضحى ظلًا للمنطق والفكر الإسلامي.

التقعيد النحوي والتشريع الإسلامي:

إنَّ تأثير الفكر الإسلامي في النحو العربي واسع بيّن، ولا يمكن عزل النحو عن الفكر الذي تشكل في محرابه؛ بل الأمر يقتضي البحث فيه في إطار منهج التشريع الإسلامي، فالتقعيد النحوي يحاكي التشريع الفقهي في الفلسفة العامة للمنطلقات التأسيسية، والقاعدة النحوية تقف إلى جانب القاعدة الفقهية في الدوافع والضوابط.

المنطلقات التأسيسية:

يبدو تأثر النحو العربي بالتشريع الإسلامي في فلسفة التفكير العلمي منذ النشأة، ولا سيّما أنَّ العلوم الإسلامية نضجت واستقرت معالمها بداية، ثم تبعها علم النحو العربي.

إذْ تقرّ الشريعة الإسلامية أنَّه "لا يمكن لأي تشريع في العالم أنْ تحيط نصوصه بجميع أحكام الحوادث والجزئيات والمسائل الفرعية، وإنَّما يقتصر التشريع عادة على ذكر الأصول العامة الكلية والضوابط والشروط عمومًا، ويترك أمر التطبيق إلى القضاة والحكام والفقهاء، فهؤلاء هم الذين يجتهدون في أحكام المسائل الجزئية أو الخاصة، ويحاولون إلحاق الحكم بما هو منصوص عليه"[85].

يتضح اتّباع النحاة لمنهجية التشريع الإسلامي في تقعيدهم النحوي؛ إذْ اتفقوا على وضع الأصول العامة، والقواعد الكلية، والقوانين الناظمة للغة العربية، وترك المسائل الفرعيّة للبحث بين علماء النحو.

"وبمقتضى هذا المنطق تتجاوب الشريعة مع الواقع مراعاة لحكم التطور، ونزولًا تحت مقتضيات الظروف، وتجدد الحوادث وتشعب القضايا، فهي تنص في مصدريها الأصليين على القواعد العامة، وأحكام الأصول التشريعية والمسائل الأساسية، تاركة التفاصيل للمجتهدين من العلماء الذين تشبعت أرواحهم بمقاصد الشرع، وأحاطت مداركهم بدقائق التشريع، ومن هنا

برزت الحاجة إلى الاجتهاد بالرأي الصحيح، أو ما يسمونه القياس"[86].

وفي ضوء موقف الشريعة الإسلامية، وتعالق علوم العربية مع منطلقاتها، يقول الشافعي:" ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا، وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي ... والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه: لا تعلم رجلًا جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء"[87].

وفي ذلك يقول ابن فارس: "إنَّ كلام العرب أكثر من أنْ يحصى[88]"، وذكر أنَّ علماءنا أو أكثرهم ذهبوا إلى أنَّ الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقل، ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر كثير وكلام كثير[89].

واتكأ ابن جني على الخلاف بين علماء الشريعة، في تسويغ الخلاف النحوي بين النحاة ، وقد ناقش الأمر بقوله: "فإنْ قلت: فإنّا نجد علماء هذا الشأن من البلدين، والمتحلّين به في المصريين، كثيرًا ما يهجن بعضهم بعضًا، ولا يترك له في ذلك سماءً ولا أرضًا، قيل له: هذا أول دليل على كرم هذا الأمر، ونزاهة هذا العلم؛ ألا ترى أنَّه إذا سبقت إلى أحدهم ظِنّة، أو توجّهت نحوه شبهة، سُب بها، وبرئ إلى الله منه لمكانها، ولعل أكثر مَن يُرمى بسقطة في رواية، أو غمز في حكاية، محميّ جانب الصدق فيها، برئ عند الله ذكره من تبعتها؛ لكن أخذت عليه، إما لاعتنان شبهة عرضت له أو لمَن أخذ عنه، وإما لأن ثالبه ومعيّبه مقصّر عن مغزاه، مغضوض الطرف دون مداه"[90].

"وقد تعرض الشبهة للفريقين وتعترض على كلتا الطريقتين، فلولا أنَّ هذا العلم في نفوس أهله، والمتفيئين بظله، كريم الطرفين، جَدَد السمتين، لما تسابوا بالهُجنة فيه، ولا تنابزوا بالألقاب في تحصين فروجه ونواحيه، ليطووا ثوبه على أعدل غروره ومطاويه. نعم، وإذا كانت هذه المناقضات والمثاقفات موجودة بين السلف القديم، ومن باء فيه بالمنصب والشرف العميم، ممن هم سُرج الأنام، والمؤتم بهديهم في الحلال والحرام، ثم لم يكن ذلك قادحًا فيما تنازعوا فيه، ولا غاضّا منه، ولا عائدًا بطرف من أطراف التِبعة عليه، جاز مثل ذلك أيضًا في علم العرب، الذي لا يخلص جميعه للدين خلوصَ الكلام والفقه له، ولا يكاد يعدم أهلُه الأنق به، والارتياح لمحاسنه"[91].

هكذا يرى ابن جني في الخلاف دلالة على كرم علم النحو وفضله، وأنه خلاف لم يفسد العلم به، ويُستدل على شرف هذا العلم وموثوقيته بالمنشغلين فيه من علماء اللغة والنحو، لا سيّما أنَّ أغلبهم من علماء الفقه والحديث والقراء، فضلًا عن علمهم بلغات العرب، وعلوم العربية.

ومن أبرز المعايير التي اعتمدت في أصول منهج التشريع الإسلامي معيار القياس؛ إذْ يعد التقنية الأساسية التي تضمن ديمومة مناسبة التشريعات لمستجدات الحياة؛ إذْ تتكيف مع ما يطرأ من ظروف، وتواكب التطور مع تقادم الأزمان، بوصفه ركيزة الاجتهاد، ومبعث تباين الآراء بين العلماء.

وقد أشار الأنباري إلى دور القياس في علم النحو، بقوله: "اعلم أنَّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنَّ النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة، وذلك أنَّ أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنَّه شرط في رتبة الاجتهاد، وأنَّ المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفّها به منه، ولو لم يكن ذلك علمًا معتبرًا في الشرع، لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به"[92].

وانتهى الأنباري إلى أنَّ "إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال"[93]؛ ولهذا "وجب أن يكون النحو قياسًا وعقلًا والسر في ذلك هو أنَّ عوامل الألفاظ يسيرة محصورة والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال؛ لأدى ذلك إلى ألا يفي ما نخص بما لا نخص، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع، فلذلك وجب أنْ يوضع وضعًا قياسيًا عقليًا لا نقليًا"[94].

وذلك لسعة العربية واتساع مذاهب القول فيها؛ فيبدو القياس قانونًا تجريديًّا تعويضيًّا عما ورد بالسماع أو النقل، كما يفضي إلى تحديث اللغة، واستيعاب ما يطرأ عليها من تطورات دون أنْ تنقض قوانينها.

الغاية المعرفية:

تلتقي علوم الشريعة وعلم النحو في الغاية؛ إذْ إنَّ نشأة علوم العربية كانت لأجل فهم النصوص الشرعية والعمل بها، لا سيَّما علم النحو لما له من دور في توجيه المعنى. وإنَّ وضع العلوم يقتضي من ورائها غاية يطمح إلى تحقيقها واضعوها، و"إنَّ من الأمور الثابتة في الشريعة الإسلامية بالاستقراء والتتبع أنَّ الأحكام الشرعية كلها شرعت لتحقيق مصالح العباد، إما لجلب المنفعة لهم، أو لدفع المفسدة، والضرر عنه"[95].

وتبدو فائدة علم النحو وغايته، بقول الفاكهي: "وفائدته: الاحتراز عن الخطأ في اللسان، وغايته: الاستعانة على فهم معاني الكتاب والسنة، ومسائل الفقه، ومخاطبة العرب بعضهم لبعض"[96]. فضلًا عن الغاية التعليمية للغة العربية.

وما دامت اللغة وسيلة تحقق النفع بالمعنى، فإنَّ النحو المبنيّ عليها وسيلة تحقق النفع بالمعيار، فإذا كانت الوسيلة تحقق الغاية المطلوبة منها فهي وسيلة صحيحة علميًّا[97].

وما ثبات الأحكام الشرعية، والأحكام النحوية من قديم الزمن إلى يومنا هذا، فضلًا عن انتشارها ودوام العمل بها واللجوء إليها، إلا دليل على أنَّها حققت الغايات التي وضعت من أجلها.

"غير أنَّه يجب التنبه إلى أن مقياس اعتبار المصلحة والمفسدة هو تقدير الشارع الحكيم، وليس بحسب ما يتخيله الناس بحسب أهوائهم وأغراضهم، فإنَّ الناس يهدفون أحيانًا إلى مصالحهم الخاصة، ونبذ المصالح العامة أو جعلها في مرتبة ثانوية تراعى في حدود ضيقة، فإذا قام التشريع وفقًا لمعايير الناس انقلبت الأوضاع وعم الفساد، وساءت الأحوال، أو كان التشريع دائمًا قلقًا مضطربًا عرضة للتغيير والتبديل؛ بل وتأثرت المصالح الخاصة نفسها بذلك، وإذا سادت النزعة الجماعية أيضًا في التشريعات ذابت مصالح الأشخاص، وأصبح الإنسان عبدًا للدولة، وآلة مادية للإنتاج والتصنيع والزراعة فقط، وهذا يؤدي إلى إهدار مشاعره وعواطفه الإنسانية؛ فكان من رحمة الله بالناس في التشريع أنْ قصد حفظ التوازن بين مصالح المجتمع ومصالح الأفراد، حتى لو أهدرت مصلحة الفرد أحيانًا، وفي ذلك كله خير"[98].

وكذلك يجب ألا تخضع قواعد النحو العربي لأهواء واضعيها تبعًا لمذاهبهم ومعتقداتهم الخاصة؛ فاللغة ظاهرة عامة ينبغي أنْ تنتظم في نظرية نحوية موحّدة ثابتة، يجتمع عليها الناطقون بها من أهلها ومن متعلميها؛ إذْ إنَّ التغيير والتبديل وتعدد الرؤى يفضي بلا شك إلى فوضى لغوية، تؤدي إلى اضطراب الألسنة وفسادها، ومن ثم إحداث خلل في العملية اللغوية التواصلية بين مستعمليها، فضلًا عن ضياع العربية.

وقد تنبه النحاة العرب إلى أنَّ "اللغة ظاهرة اجتماعية عرفية تسبق غالبًا وضع القواعد والضوابط، وتساير الزمن تطورًا وتوسعًا بتمسك أبنائها بها، واللغة العربية كانت لغة قوم يعيشون في منطقة جغرافية واسعة، على شكل تجمعات متفرقة في الجزيرة العربية، وبتأثير تفرق التجمعات السكانية العربية ومرور الزمن، واعتماد العرب على سليقتهم في اللغة؛ بدأت تظهر بعض الاختلافات اللغوية بين القبائل العربية. وبعد أنْ جاء الإسلام، وبدأت همّة اللغويين الأوائل كجيل أبي الأسود الدؤلي، وعبد الله بن أبي إسحاق تتجه إلى جمع اللغة العربية وتقعيدها، ظهر واضحًا أنَّ العربية لسان واحد، ولغات: أي لهجات عدّة"[99].وقد "أدرك اللغويون الأوائل هذه الظاهرة لكنهم مضوا في خطتهم الرامية إلى جمع اللغة العربية وتقعيدها، عندما رأوا أنَّ القرآن الكريم يمثل اللسان العربي الذي يفهمه كل العرب على اختلاف لغاتهم"[100].

"وأصول النحو على تعدد أنواعها متفق عليها من جمهور النحاة، وغالبًا ما يتسرب الخلاف النحوي إلى الفروع لا الأصول، فالفرع مجال الاجتهاد غالبًا"[101].

وبهذا تتضح جهود النحاة نحو إيجاد قواعد عربية جامعة تقعد للغة العربية، وتحفظ هذه اللغة التي حملت رسالة الإسلام؛ وبذلك تتفق نظرتهم مع رسالة الإسلام الذي جاء لتوحيد الأمة، فالإسلام جاء ليوحّد المسلمين فكريًا وسياسيًا ولغويًا، وقد سعى إلى القضاء على عوامل الهدم والفرقة بينهم في جميع الميادين، ومنها اللغة.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج جاء ذكرها في ثنايا الدراسة، ومن أبرزها الآتي:

- إنَّ العلاقة بين الفكر النحوي والفكر الإسلامي علاقة وثيقة؛ تجلّت في عدد من جوانب نظرية النحو العربي.
- إنَّ البحث في قضايا النحو العربي يقتضي التوقف عند الأيديولوجيا التي تقف خلف بناء النظرية النحوية، وقد تمثلت في معالم الثقافة العربية الإسلامية.
- تعدّ اللغة العربية علمًا من العلوم الإسلامية، ومن ثم اصطبغت بطابع الفكر الإسلامي، ولا سيما في علم أصول النحو، ومنهجية التقعيد النحوي.
- كان للبيئة الثقافية والظروف الاجتماعية التي رافقت نشأة علم النحو، دور في تشكيل الفكر النحوي، فضلًا عن الثقافة الإسلامية لعلماء النحو.
- إنَّ الأصول النحوية المتفق عليها بين جمهور النحاة، هي التي قام عليها الهيكل العام لبناء النظرية النحوية، ولا يمكن الاستغناء عنها في ضوء تحديث نظرية النحو العربي.
- جاءت نظرية النحو العربي ظلًا للدين الإسلامي؛ لذلك كُتبت لها الحياة قرونًا عديدة.
- جنح النحاة إلى إيجاد قواعد نحوية ثابتة للغة العربية؛ لتشكل عاملًا مهمًّا في توحيد الأمة العربية الإسلامية.

References:

- AL – Kelani, Eman. (2016). "The phenomenon of Multi Faces in Arabic Grammar and its Reasons and Suggested Solutions". Muta University: Jordan Magazine in Arabic Language. 12 (1).
- Al-Anbarry, Abed AL-Rahmman. (1971). Shine with Evidence in the Origins of Grammar. Investigation: Saeid Al-avghani. Beirt: Dar Al-Fiker.
- Al-Anbarry, Abed Al-Rahmman. (1971). Strangeness in the Controversy of the Arabs. Investigation: Saeid Al-avghani. Beirut: Dar Al-Fiker.
- Al-Anbarry, Abed AL-Rahmman. (1998). Al-Olabaa Picnic in Writers Layers. Investigation: Mohammad Abu- Alfateal Ibrahim. Cairo: Dar Arab Though.
- Al-Fakehi, Abed Allah. (1988). Explanation of the Border Book in Grammar. Investigation: Al-mutwali Ramadan Ahmad Al-dumery.
- Al-Ghazali, Mohammad. (1997). Al-Mostasfah in the Science of Assets. Investigation: Mohammad Sulaiman Al- ashqar. Beirut: Al-Resalah.
- Al-Mallekh, Hasaan. (2001). Origin and Branch. Amman: Dar Al-Shoruq.
- Al-Mallekh, Hasaan. (2015). Scientific Thinking in Arabic Grammar. Amman: Dar Al-Shoruq.
- Al-Shafeai, Mohammad. (1940). Al-Resalah. Investigation: Ahmad Mohammad Shkker. Mostafah Al-Babi Al-Halabi.
- Al-Soiuty, Abed Al-Rahmman. (1986). Al-Muzhir in Language Science and its Types. Investigation: Mohammad Ahmad Beak and Mohammad Abo Alfateal Ibrahim and Ali Mohammad Al-bajawi. Beirut: Modern Library.
- Al-Soiuty, Abed Al-rahmman. (2006). Suggestion in the Origins of Grammar. Investigation: Abed Al-hakeem Ateaiah. Damascus: Dar Al-Bairuty.
- Al-Zuhaily, Wahbah. (1986). The Origins of Islamic Fiqh. Damascus: Dar Al-Fiker.
- Amairah, Khalil. (1984). In the Grammar and its Structures. Jaddah: Knowledge world.
- Anbar, Abed Allah. (2016). Syntactic Theories between the Worlds of Disguise and Mirrors of Manifestation. Amman: Ministry of Culture.
- Ebin Al-Serraj, Mohammad. (1996). Assets in Grammar. Investigation: Abed Al-Hussain Al-fatlee. Beirut: Al-Resalah.
- Ebin Fares, Ahmad. (1993). Al-Sahabi in Philology and its Issues and Sunan of the Arabs in their Words. Investigation: Omar Faruq Al-tabaa. Beirut: Al-Maareef Library.
- Ebin Jinny, Othman. (1952). Properties. Investigation: Mohammad Ali Al-najjar, Scientific Library.
- Ebin Motaa, Al-Qurtubi. (1947). Replay to Al-Nohaa. Investigation: Shawqi Teaf. Cairo: Dar Arab Though.
- Hassan, Abass. (1971). Language and Grammar between Ancient and Modern. Egypt: Dar Al-Maareaf.

- Hassan, Tammam. (2000). An Epistemological Study of Linguistic Though among the Arabs. Cairo: World of Books.
- Mustafah, Ibrahim. (1914). Ehyaa Al-Nahow. Cairo: Hindawi Corporation for education and culture.

الهوامش

(1) حسان، تمام، الأصول ـ دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 45، 49 (بتصرف).

(2) حسان، تمام، الأصول ـ دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 51 (بتصرف).

(3) حسان، تمام، الأصول ـ دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 51، 52 (بتصرف).

(4) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، الرسالة، بيروت، 1997، ج1، ص 33.

(5) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، 1940، ص13.

(6) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، 1940، ص 14.

(7) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، 1940، ص 39

(8) الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1986، ج 1، ص 417، 418(بتصرف).

(9) الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1986، ج2، 916 (بتصرف).

(10) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج1، ص1، 2.

(11) ابن جني، ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج1، ص 2 (بتصرف).

(12) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج1، ص 67.

(13) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج1، ص 34.

(14) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج1، ص 48.

(15) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج1، ص 53.

(16) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج1، 162.

(17) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج1، ص 163 (الهامش) * محمد بن الحسن: هو صاحب أبي حنيفة، وصاحب الكتب النادرة في الفقه، توفي في الريّ في اليوم الذي توفي فيه الكسائي؛ فقيل: دفنت الفقه والعربية في الريّ. ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج1، ص 163 (الهامش).

(18) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج1، ص 163.

(19) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج3، 245.

(20) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص 84.

(21) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971، ص 80.

(22) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص 84.

(23) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971، ص35، 36.

(24) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، 1988، ص 93.

(25) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971، ص 45 (بتصرف).

(26) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971، ص 81.

(27) السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، 2006، ص 13.

(28) السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، 2006، ص 15.

(29) السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، 2006، ص 15، 19 (بتصرف).

(30) السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، 2006، ص 15، 16.

(31) السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، 2006، ص 21، 22 (بتصرف).

(32) السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، 2006، ص 138 وما بعدها.

(33) السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، 2006، ص 30.

(34) السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، 2006، ص 97.

(35) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، الرسالة، بيروت، 1997، ج1، ص 103.

(36) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، الرسالة، بيروت، 1997، ج1، ص 105 (بتصرف).

(37) الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1986، ج2، ص 916 (بتصرف).

(38) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، الرسالة، بيروت، 1997، ج2، ص71.

(39) ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الرسالة، بيروت، 1996، ص 35.

(40) السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، 2006، ص 24.

(41) حسان، تمام، الأصول ـ دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 16.

(42) حسان، تمام، الأصول ـ دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 60 (بتصرف).

(43) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 180.

(44) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971، ص 84.

(45) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971، ص 85.

(46) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971، ص 90، 91.

(47) حسان، تمام، الأصول ـ دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 58.

(48) السيوطي، عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ج1، ص1.

(49) السيوطي، عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ج1، ص1، 2 (بتصرف).

(50) السيوطي، عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ج1، ص 59.

(51) السيوطي، عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ج1، ص 212.

(52) السيوطي، عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ج2، ص 312.

(53) السيوطي، عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ج2، ص 313، 314 (بتصرف).

(54) السيوطي، عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ج2، ص314.

(55) السيوطي، عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، ج2، ص 330.

(56) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 130.

(57) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 131 (بتصرف).

(58) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 130، 131، 132 (بتصرف).

(59) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 131.

(60) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 132.

(61) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 84 (بتصرف).

(62) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 132 (بتصرف).

(63) العنبر، عبد الله، النظريات النحوية بين عوالم التخفي ومرايا التجلي، وزارة الثقافة، عمّان، 2016، ص 181.

(64) العنبر، عبد الله، النظريات النحوية بين عوالم التخفي ومرايا التجلي، وزارة الثقافة، عمّان، 2016، ص .183

(65) ابن مضاء، القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947، ص 85، 86 (بتصرف).

(66) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج1، ص 109، 110.

(67) ابن مضاء، القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947، ص 87.

(68) ابن مضاء، القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947، مقدمة المحقق.

(69) مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 1914، ص 42.

(70) حسن، عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، 1971، ص 189.

(71) الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2015، ص 211، 213 (بتصرف).

(72) العنبر، عبد الله، النظريات النحوية بين عوالم التخفي ومرايا التجلي، وزارة الثقافة، عمّان، 2016، ص 188.

(73) عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، 1984، ص 33 (بتصرف).

(74) الكيلاني، إيمان أحمد أمين، ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في النحو العربي أسبابها وحلول مقترحة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، ج12، ع1، 2016، ص 77 (بتصرف).

(75) الكيلاني، إيمان أحمد أمين، ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في النحو العربي أسبابها وحلول مقترحة، المجلى الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، ج12، ع1، 2016، ص 81.

(76) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 133 (بتصرف).

(77) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 120

(78) العنبر، عبد الله، النظريات النحوية بين عوالم التخفي ومرايا التجلي، وزارة الثقافة، عمّان، 2016، ص 207 (بتصرف).

(79) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 159 (بتصرف).

(80) ابن مضاء، القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947، ص 151.

(81) ابن مضاء، القرطبي، كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947، ص 35 (بتصرف).

(82) الكيلاني، إيمان أحمد أمين، ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في النحو العربي أسبابها وحلول مقترحة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، ج 12، ع1، 2016، ص 82.

(83) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 159، 160 (بتصرف).

(84) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 160 (بتصرف).

(85) الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1986، ج1، ص 600 .

(86) الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1986، ج1، ص 600(بتصرف).

(87) الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي، 1940، ص 42.

(88) ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، 1993، ص 35.

(89) ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، 1993، ص 68 (بتصرف).

(90) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج3، ص 312، 313.

(91) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1952، ج3، ص 313.

(92) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971، ص95.

(93) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971، ص 98.

(94) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، 1971، ص 99.

(95) الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1986، ج1، ص 647.

(96) الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، 1988، ص 55.

(97) الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2015، ص 108، 109 (بتصرف).

(98) الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1986، ج1، ص 648.

(99) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 75.

(100) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 76 (بتصرف).

(101) الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمّان، 2001، ص 132.